بفتح الغين كانه عن الاشكال والخفا • وعمما في اخر الرابع بضمتها جمع عمة وابن
زياد هو الفرا واسمه يحيى • وابن حمزة الكسائي واسمه علي • وابو بشر سيبويه
واسمه عمرو • والف ظلما للتثنية ان بنيته للفاعل وللاطلاق ان بنيته
للمفعول • وعمرو وعلي الاولان سيبويه والكسائي • والاخران ابن العاص
وابن ابي طالب رضي الله عنه • وحكما الاول اسم والثاني فعل او بالعكس دعا
للابطا • وزياد الاول والد الفراء • والثاني زياد بن ابيه • وابنه المسار
اليه هو ابن مرجانة المرسل في قتل الحسين رضي الله عنه • واضم كغضب وربما
ومعنى واعجام ضاد الوصف منه اضم كفرح • وهضم مبني للمفعول اي لم
توف حقه • واما سوال الفراء فجوابه ان ابون جمع اب واب فعَل بفتحتين
واصله ابو فاذا بينا مثله من اوى اوس وآى قلنا اوى كهوى او قلنا
وأى كهوى ايضا ثم نجمعه بالواو والنون فنحذف الالف كما تحذف الف مصطفى
ونبقي الفتحة دليلا عليها فنقول اوون او وأون رفعا واوين ووأين نصبا
وجرا كما تقول في جمع عصا وقفا عصون اسم رجل عصون وقفون وعصين
وقفين • وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على اصاغر الطلبة • ولكنه كما قال
ابو عثمن المازني دخلت بغداذ فالقيت علي مسائل فكنت اجيب فيها
على مذهبي ويخطئونني على مذهبهم انتهى • وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله
تعالى • واما سوال الكسائي فجوابه ما قال سيبويه وهو فاذا هو هي
هذا هو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية • واما فاذا هو اياها
ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحا كالجزم بلن والنصب بلم
والجر بلعل • وسيبويه واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض
العرب • وقد ذكر في توجيهها امور احدها لابي بكر بن الخياط وهو ان
اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع
ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده انتهى • وهذا خطا لان المعاني لا تنصب

المفاعيل

المفاعيل الصحيحة • وانما تعمل في الظروف والاحوال • ولانها تحتاج على زعمه
الى فاعل والى مفعول اخر فكان حقها ان تنصب ما يليها • والثاني ان
ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك • ويشهد له قراءة الحسن
اياك يُعْبَد ببناء الفعل للمفعول • ولكنه لا يتاتى فيما اجازوه من قولك
واذا زيد القائم بالنصب • فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع
او حال على زيادة أل • وليس ذلك مما ينقاس • ومن جوز تعريف الحال او زعم
ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان
لم يعتمد فقد اخطا لان وجدت ينصب الاسمين • ولان مجي الحال بلفظ المعرفة
قليل وهو قابل للتاويل • والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو
يساويها او فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير • وهذا الوجه
لابن مالك ايضا • ونظيره قراءة علي رضي الله عنه لئن اكله الذئب ونحن عصبةً
بالنصب اي نوجد عصبةً • واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما
نعبدهم اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم فانما حسنه ان اضمار
القول مستسهل عندهم • الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو
يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل ثم حذف المضاف
نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم • وقال هو اشبه ما وجه به
النصب • الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل
فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ
على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل
قاله ابن الحاجب في اماليه • وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال
وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير
مثل • واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف • وممن قال بالجواز ابن مالك
قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)